

خمس منطلقات

في المسألة الديمقراطية والانتخابات

انطلق "الرواج" التحضيري للانتخابات من جديد، وبدأت التكهّنات حول مدى اتساع أو ضيق "الانفتاح" القادم، وحول توقيت انطلاق التجربة الديمقراطية رقم ٠٢. وفي بعض صفوف المعارضة، يسود الظن - وأغلبه اثم - بأن مسلسلا ديموقراطيا جديدا آت لا ريب فيه، مما يسمح - وقد سمح - باللقاء مع صاحب هذا المسلسل والمستفيد منه. ولأن ما حدث كان أكبر من "لعب ديموقراطي"، ولأن دروس التجربة الديمقراطية الميته لا زالت حية في أذهان الناس، فإننا نعود للتذكير بمنطلقات موقفنا من المسألة الديمقراطية عامة، كما نفهمها ويفهمها معنا كل التقدميون المخلصون، مجددين طرحنا لوظائف الانتخابات ولمفهوم النضال الديموقراطي وأهدافه ووسائله، علما بأن وضوح الخط هو شرط سلامة الممارسة، وابتعادها عن أنصاف الحلول السلبية، وعن عقم الخط الانتخابي الضيق.

المتعلق الاول: "الاقطاعية السياسية"، عدوة الديمقراطية ومدمرتها

ان المسألة الديمقراطية في المغرب، تطرح أول ما تطرح، التساؤل الجذري حول مشروعية الملكية، فالاقطاعية السياسية التي تشكل جوهر النظام

المخزني القائم ، تنفي مبدأ الديمقراطية ، لا سيما من خلال :

— الاستيلاء على كافة السلط، التشريعية منها والتنفيذية، مع وضع الجهاز القضائي في تبعية مباشرة للحكم،

— عدم الاعتراف بالأحزاب والهيئات السياسية كمؤسسات ذات تمثيلية، مع الفصل أصلا، بين التمثيلية والانتخاب، بل واعتبار العلاقة "مباشرة مع الشعب" الذي يتم التعامل مع أفراد كـ "رعايا" لا كمواطنين،

— فرض مبدأ قداسة الحكم التي لا يجوز معارضة سياسته أو المس بها، أو حتى التفكير في ذلك، فأى عمل أو تعامل سياسي يجب أن يندرج، وفقا لقانون النظام الملكي، في إطار احترام القيم السياسية الاقطاعية السائدة، حيث يستمد العمل السياسي مشروعيته من مشروعية النظام القائم، وليس العكس.

هذا هو جوهر الحكم المخزني المطلق ممارسة ودستورا، حيث عكست الدساتير التي انفرد القصر دائما بوضعها، تقنيا لاوضاع السلطة الاستبدادية، التي لم تجعل من الديمقراطية في يوم من الايام، هدفا ولا طريقة في الحكم، بل عملت دوما على محاربتها والتحالف تاريخيا وحاليا، مع القوى الاستعمارية لاحباط أى تطلع شعبي نحوها. وهذا ما يدفعه الى طرح مفهومه السياسي الخاص للديموقراطية، على أنها صيغة "للتساكن" بين الحاكمين والمحكومين.

وهكذا، حرص النظام على افراغ الديمقراطية من مدلولها الحقيقي، وتمييعها بجعلها لعبة تنافس سياسي يتصدر دفتها القصر من موقع "الحكم" الابوى الذي تتهافت عليه كل الاطراف للتظلم والتباكي على اعتابه، للاستفادة من ارادته، ولاستمداد المشروعية منه لا من غيره.

قد يبدو هذا القول مجرد تكرار للبديهييات. لكن ما الذي جعل بديهيات الامس ومسلماته تصبح اليوم موضع طعن وتشكيك من طرف البعض؟ وما الذي تغير في جوهر النظام وطبيعته حتى يتسابق هذا البعض اليوم مثل الامس، على دور "المعارضة البناءة" رافضا استخلاص الدروس ومتماديا في تحريفه وتزييفه الخاص للديموقراطية؟ فما هي هذه الدروس أولا؟

المنطلق الثاني : وظائف الانتخابات

إذا كانت الاقطاعية السياسية هي جوهر الحكم المطلق، فان الطابع السائد في الخطاب الايديولوجي والسياسي للنظام يبقى هو الازدواجية، حيث نجد من جهة، المفاهيم المفارقة في التخلف المخزني، ومن جهة أخرى،

التهافت الليبرالي في الشكل واللهجة. وهذا يطرح المعادلة القائمة على الصعيد الاجتماعي، بين الاصول الاقطاعية للدولة والتطلع نحو الليبرالية والعصرية، ومن خلال ذلك اخضاع البورجوازية الوطنية، وكذلك سجن الفئة العليا من البورجوازية الصغيرة في دور لا يمس الهياكل الاساسية، بل يسعى فقط الى ترميمها واصلاحها ومعارضتها "معارضة بناءة".

ومن هنا كان الحرص الدائم لدى النظام، هو احداث اكبر ما يمكن من الرواج السياسي، لكن في اطار لا يتجاوز حدود "الطبقة السياسية"، سيرا على مبدأ : "السياسة مع النخبة ولها". وهذا هو تكتيك الانفتاح الذي مارسه وكرهه، سواء من خلال الحملة الانتخابية لسنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٣، أى مباشرة بعد انقلاب القصر وانفراده بالسلطة، أو سنة ١٩٦٥، على اثر الانتفاضة الشعبية، أو سنوات ١٩٧١ و ١٩٧٢، على اثر المحاولتين العسكريتين لقلب النظام. ثم حاليا حيث يتم التحضير للانتخابات في ظل وضع متأزم على كافة المستويات، وضائقة سياسية تتطلب من الحكم ترتيب بعض أوضاعه من جديد. ان هذا يعني أن الانفتاح، بصيغه العملية وهي الانتخابات، يؤدى عدة وظائف، نوجزها اجمالا في ثلاثة: اضافة المشروعية على الحكم، تجديد التحالف الحاكم، وأخيرا، تقنين أساليب القمع السياسي والايديولوجي. فلننظر عن قرب الى هذه الوظائف على ضوء "التجارب الديمقراطية" الماضية، وخاصة منها ما استدرج تحت نعت "مسلسل التحرير والديموقراطية" :

١ — اذا كانت الاستفتاءات الدستورية قد استهدفت اضافة المشروعية على طبيعة الحكم المطلق، فان الانتخابات تعددت ذلك نحو فرض مشروعية الوضع الاستبدادي بترتيبه الجديد، أى بتكامل الصفة المخزنية للحكم مع واجهة ليبرالية شكلية مركبة من برلمان ومجالس وهيئات موازية كالمناظرات وغيرها. وهكذا، فبعد أن تمكن النظام من فك عزله داخليا وخارجيا، وأضفى على نفسه طابع الوطنية مكان الخيانة الواضحة، لم يتردد في تسجيل مكاسبه هذه، عن طريق تقنين وضعيته بنيل "تركية وطنية" للدستور الذى قاطعته القوى التقدمية والوطنية كموقف تاريخي ثابت منذ الاستقلال، ثم عادت في الاستفتاءات الاخيرة لتصوّت على بعض البنود منه، مزكية الدستور ككل، وهو ما عجز النظام عن تحقيقه طوال الفترة السابقة.

٢ — أما الوظيفة الثانية، وهي تجديد التحالف الحاكم، فتبرز من خلال ظاهرتين، أولهما تدويب البورجوازية المتوسطة — أو على الاقل الفئة العليا منها — في اطار الطبقة الاقطاعية — الرأسمالية، وتجريدها من كل صفات الوطنية

المنطلق الثالث : مفهوم النضال الديمقراطي بين مغالطة "الاجماع الوطني" والخط الوطني المستقل

لقد أدى اختلاف التعامل مع المنطلقين اللذين ذكرنا ، الى فرز فهمين وممارستين متعارضتين للعمل الديمقراطي ، الاولى تقوم على قاعدة عدم المس بمشروعية النظام اللاديموقراطي القائم ، بل والمساهمة في تثبيت تلك المشروعية بالضبط ، تحت تغطية شعار "الاجماع الوطني" الذي يؤلف بين مكونات النخبة السياسية المغربية على اختلاف مواقعها ، سلطة ومعارضة . وعلى هذه القاعدة ، ركب التيار الاصلاحي موجة "التحرير والديموقراطية" منطلقا من أن :

- الانتخابات وسيلة لتحسين "صورة المغرب وسمعته" لدى الرأي العام الدولي ، وبالتالي ، دعم المعركة الدبلوماسية المغربية في القضية الوطنية .
- الانتخابات توفر للبلاد مؤسسات ديموقراطية ، مما يشكل دعما "للجبهة الداخلية في وجه المناورات والاعتداءات الخارجية" ،
- ومدخلا لتطبيق برنامج انقاذ وطني ، وبخاصة في المجال الاقتصادي الذي وصل مشارف الكارثة .

في حين كان موقفنا أن النظام المغربي يتعامل مع القضية الوطنية بمقياس دعم مصلحته السياسية الخاصة ، وان تقديم هذه المصلحة على أنها مصلحة وطنية مزهية عن الصراع الدائر بين هذا النظام والجماهير الشعبية ، انما هو تزييف لطبيعة القضية نفسها ، واقحام للعمل السياسي كله في خط النظام ، وابعاده عن الخط الوطني المستقل . فمن المشاركة في "مجلس مراقبة الانتخابات" دون تحقيق أي مكاسب فعلية ، الى عودة "المعارضة" الى حظيرة البرلمان الممسوخ . . . مروراً بالقيام بالحملات الدبلوماسية لفائدة الطرح الرسمي بخصوص الصحراء ، اعتبرنا أن التبريرات المقدمة تنقصها الجدية والقدرة على الاقتناع ، لا سيما وأن دخول التيار الاصلاحي "معركة الديمقراطية" من باب "الاجماع الوطني" قد قادته سريعا الى بث الخلط والغموض حول طبيعة هذه المعركة أيضا ، التي تحولت الى معركة "دونكيشوتية" ضد "أعداء الديمقراطية" المجهولين ، الذين لا يعرفهم الا أقطاب الإصلاح . ان أكبر وهم حاول هوّله زرعته في أذهان المناضلين والجماهير عامة ، هو نزاهة الحكم وبراءته من كل الخروقات والممارسات اللاديموقراطية . فغداة الانتخابات البرلمانية لم يلجأ زعماء الإصلاح الى استخلاص الدروس من تجربتهم المرة ، بل سارعوا الى تبرئة ذمة "الجهات العليا" ، مركزين على "عدم تطبيق التوجيهات والاوامر السامية" من طرف

ومن امكانيات التطور المستقل المتبقية لديها ، هذا في الوقت الذي اندحرت الفئات السفلى منها . وباختصار ، فان ما حدث هو تفكك البورجوازية الوطنية كطبقة ، وما وجود حزب الاستقلال في الحكومة خلال السنوات الاخيرة ، وتقوية هذا الوجود في الوقت الحاضر ، الا تعبير سياسي عن هذا التطور الاجتماعي الذي حصل في ظل "المسلسل الديمقراطي" . أما الظاهرة الاخرى ، فهي أن حصيلة هذه التجربة في مجموعها ، قد انحصرت في المفهوم الذي عبر عنه النظام منذ انطلاقتها ، أي مفهوم تكوين أطر للملكية ، بفتح باب أوسع للتميع والارتشاء والتدرب على أساليب الحكم المخزنية ، والعمل على استقطاب العناصر المشاركة في "التجربة" على اختلاف مشاربها ، وبناء على تصوره الذي يعتبر الاحزاب مجرد مدارس لتكوين أطر قد لا يستحيل استيعابها ودمجها في جهاز الدولة المخزنية .

٣ - غير أن الوظيفة الحاسمة للانتخابات تبقى هي احتكار النظام سلطة تحديد الحقل السياسي المشروع ، ورمي أي عمل أو نضال ديموقراطي غير انتخابي في اللاشرعية . فعلى عكس ما يذهب اليه أصحاب الخط الانتخابي من أن "المسلسل الديمقراطي" سمح للجماهير باقتحام الساحة السياسية ، اعتبرنا ، والوقائع شاهدة ، أن هذا المسلسل لم يكن الا تطبيعا للزيد من تهميش الجماهير الشعبية ، وانتهاك حقوقها الدنيا ، باسم الديمقراطية هذه المرة . وهكذا ، بقيت تلك الجماهير مبعدة ، ولا يتم اللجوء اليها الا بشكل ظرفي سواء من طرف النظام أو من طرف القيادات العاجزة ، لتزكية وضع من الاوضاع ، كما كان الشأن في "المسيرة الخضراء" مثلا ، أو في الحملات الانتخابية ، الشيء الذي طبع المسلسل المزعوم بطابعه النخبوي الواضح . وهنا يكمن الدور الايديولوجي للانتخابات ، فقد أثبت القمع الجسدي لانتفاضة يونيو ، أن محاولة اصفاء المشروعية على حكم مخزني لا شرعي باسم الديمقراطية ، ليست في نهاية الامر ، سوى شكل من القمع الايديولوجي . ألم يعتبر رئيس الدولة بنفسه ، غداة تلك الانتفاضة ، أنها كانت خروجاً عن الديمقراطية؟ نعم انها خروج عن مفهوم النظام للديموقراطية التي يريد حزاما واقيا ، وقيدا على النضال الشعبي . ولهذا كانت انتفاضة يونيو حسما شعبيا مع شعارات النظام ، واعلانا عريضا عن نهاية وهم "الاجماع الوطني" وحجة قاطعة على الطابع الهامشي النخبوي لما سمي بالتجربة الديمقراطية وافلاسها .

* * *

الادارات المحلية والشيوخ والمقدمين... وكان هؤلاء تحركهم العفارية، لا التوجيهات السامية نفسها...

لن نطيل الحديث عن الطرح الاصلاحى للديموقراطية، فقد انفضح امره عند الخاص العام، وبات طرحا معزولا في الساحة بعدما جمع حوله ما جمع من دخلاء ومنتفعين، وبعدها تحطمت مغالطة "الاجماع الوطنى" تحت ضربات الموقف الشعبى، وتضحيات القواعد المناضلة التى رسمت باستماتتها ووفائها للعمل الثورى خطا وطنيا مستقلا في كل القضايا الوطنية منها والديموقراطية، رافعة شعارا دقيقا يربط بين المهام المرحلية والتطلعات الاستراتيجية، الا وهو شعار فك الاجماع حول العرش والتقدم نحو الوحدة الشعبى الحقيقية. وقد كان هذا الشعار ولا يزال، بممارسته التنظيمية والجماهيرية، مقياس فرز جوهرى داخل الحركة التقدمية المغربية، بل والساحة السياسية ككل، ذلك انه اعاد وضع الصراع الديموقراطى على حقيقته، اى كواجهة ايدىولوجية وسياسية وطبقية لسياسة الحكم ومفاهيمه التى غلفها بشعار "المسلسل"، والتقت فيها مصلحته مع مصلحة فئات اخرى، عبرت عنها تنظيمات وقوى متباينة، هي البورجوازية المتوسطة من خلال حزبها، والاصلاح من خلال مواقع "القيادية".

وباختصار، فان الخط الوطنى المستقل، يتمكن من عزل اطروحات النظام والاصلاح معا، وتطويق اثرها السلبى على الجماهير، قد اعاد الاعتبار لمفهوم النضال الديموقراطى بمعناه الثورى، ومن خلاله لمفهوم السيادة الشعبى، في انصهارها مع النضال الاجتماعى اليومى للجماهير الكادحة.

المنطلق الرابع: اقرار سيادة الشعب كآفق ثورى للنضال الديموقراطى

ان الديموقراطية اما ان تكون واقعا يسود العلاقات الاجتماعية والسياسية او لا تكون: "ليست الديموقراطية يافطة تعرض على السواح. انها حقيقة يجب ان تفتح لكل واحد امكانية التقدم والمعرفة، وتتطلب تنظيميا اجتماعيا يحتاج هو نفسه الى تغييرات في الهياكل، وليس فقط، مراجعة دستور في غياب الممثلين الحقيقيين للجماهير الشعبى. ان تطبيق الديموقراطية على الحياة السياسية يعنى البحث عن الماسكين الحقيقيين بزمام القوة السياسية لاختضاعهم لارادة الشعب". بهذا الوضوح حدد الشهيد المهدى بنبركة المضمون الاجتماعى للديموقراطية الذى يعنى استحالة الجمع بين واقع القهر والهيمنة، وبين ايجاد مؤسسات ديموقراطية فعلية.

ان النضال الديموقراطى يجب اذن، ان يبقى وفيا للهدف الاستراتيجى الثابت، الذى هو: تحقيق السيادة الشعبى. وبالتالي، فعليه ان يتجنب الفخ الذى ينصبه الحكم باستمرار لمحاولة حصره في افق ضيق، وجعله في نهاية الامر، يخدم المشروعى القائمة ويرممها، ويسمح للنظام بايجاد واجهة شكلية تصونه من العزلة الداخلية والخارجية. ان اى انزلاق في هذا الاتجاه، او اى مبادرة تضع الالتزام بالعمل على تحقيق سيادة الشعب جانبا، وتتوهم امكانية الاصلاح الايجابى للاوضاع القائمة، لا يمكنها ان تنعكس الا بمردود سلبى. وهذه حقيقة نستنتجها من منطلقنا الاول، اى من تحديد طبيعة الحكم الراهن التى تجعله غير راغب، بل غير قادر على تحقيق اية تجربة ديموقراطية ليبرالية، عدا التجارب البرلمانية المزيفة والمشوهة التى تبقى في كل الاحوال، سحينة الايدىولوجية الاقطاعية، عدوة الديموقراطية ومدمرتها.

ان وضع النضال الديموقراطى في افقه الثورى الصحيح، يعنى انه لا يشكل اختيارا تكتيكيا تفرضه ضرورات الرواج السياسى، بل محورا اساسيا لكفاح الجماهير وقواها الحية. ان تحقيق السيادة الشعبى كهدف ثورى لهذا الكفاح، يقتضى بدوره، نهج اساليب ثورية في تنقيف وتنظيم الجماهير، لا اساليب التسلط والانحراف والتعامل مع المناضلين بنفس المنطق المخزن الذى يشكل عماد الحياة اللاديموقراطية المفروضة على الشعب المغربى.

ان النضال الديموقراطى، مثل كل المعارك النضالية، اذا لم ينطلق من وضوح تام في المواقف ازاء النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم، واذا لم يتبلور هذا الوضوح على مستوى الشعارات والمهام النضالية اليومية بوضع الخط الفاصل مع الطبقة السائدة، وسياستها وشعاراتها، فانه لن يؤدى الا الى نتائج عكسية تضر بالمسيرة النضالية الثورية.

لا غرابة اذن، مرة اخرى، ان يؤدى خوض "المعركة الديموقراطية" بمنطق "الاجماع الوطنى" ووسائله وضوابطه الى عزلة اصحابها وبقائهم سجناء "انصاف الحلول السلبية"، ومؤسسات النظام النخبوية والهامشية، وانفضاح امرهم على الصعيدين الوطنى والديموقراطى، عند الخاص العام كما اسلفنا القول.

ولا باس ان نلخص مع الشهيد المهدى ما آلت اليه سياسة "الاجماع الوطنى":

"انه من البديهي ان من يكتفى بالخطة التكتيكية "المرحلية"، دون ان ينطلق من افق استراتيجى، يكون مصيره اما ان يسرق منه الخصم سياسته،

واما ان يظهر بمظهر الانتهازية".

المنطلق الخامس: الجبهة الوطنية الديمقراطية

تجسيدا للخط الجماهيري المستقل

اذا كان النضال الديمقراطي (بمعناه الاصيل ، وليس بما ألصق به من تشويهات وتحريفات انتخابية ضيقة) يقتضي فرز العدو الاساسي ، والحيلولة دون تلغيمه للصف الوطني ، والتصدي لتكتيكه السياسي بخط وطني مستقل ، فان الانفتاح الذي يجب ان يسود في الحقيقة ، هو بين القوى الوطنية والتقدمية المناضلة التي يوحد بينها هدف اقامة سيادة الشعب ، وتحرير البلاد من السيطرة الاجنبية بكل مظاهرها . لذلك نقول ان لا اجماع حقيقي غير الاجماع الشعبي حول ضرورة الديمقراطية الحقيقية كمنوان لمرحلة التحرر الوطني بكاملها . ان الديمقراطية اذ تعتبر بهذا المعنى ، معركة شاملة ، فهي تتطلب استعدادا شاملا يدمج كل القطاعات الشعبية والتنظيمات التقدمية في نضال يومي في سبيل ايقاف عدوان الحكم على المستضعفين ، ايقاف انتهاك الحقوق الديمقراطية ، انتهاء الاعتقال السياسي ، اقرار مواطنة المواطنين ، وبكلمة ، في سبيل مواجهة الحكم المطلق ودولة الاستبداد .

ان الجبهة الوطنية الديمقراطية يجب ان تكون تجسيدا متكثلا لهذا التطلع الديمقراطي ، واطارا وحدويا لتحقيقه من خلال :

— تكثيف الدعاية للمفهوم التقدمي الحقيقي للديمقراطية ،
— الجواب على الوضع القائم حاليا ، لتعميق القطيعة مع الطبقة السائدة والنضال ضدها في كل الواجهات السياسية والنقابية والثقافية ،
— تنمية وتطوير الفرز الايديولوجي والسياسي والتنظيمي على طريق بلورة الاداة الثورية .

ان تعميق التوجه الواحدى على اساس هذه المهام ، هو الكفيل بتوفير شروط العمل الجبهوى وشق الطريق نحو بناء الجبهة الوطنية العريضة ، كهدف ثابت وبعد استراتيجي للممارسة الانية .

والخلاصة هي ان القضية الديمقراطية شكلت ولا تزال ، محور الصراع في مجتمعنا ، وستظل كذلك ، لغاية حل التناقض الرئيسي في البلاد ، وفرض السلطة الوطنية الديمقراطية .

ان المعركة الديمقراطية بهذا المفهوم ، معركة دائمة ومستمرة ، ولا يمكن

اختزالها في لعبة انتخابية فوقية . انها معركة شاملة غايتها الاسمى اقرار سلطة الشعب بتصفية سيطرة الطبقة السائدة التي تقف عائقا في وجه التحرر الوطني الديمقراطي .

